### ٧٣ مليار ليرة سلفة للسورية للتجارة لتوريد السكر «الذكي»

# الحكومة ترفع صوتها: التعاطي بحزم مع المحتكرين والمضاربين

## الأولوية لزراعة القمح في مشروعات الري

الوطن

أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس على تشديد الرقابة على الأسواق وضبط الأسعار وضمان انسياب جميع أنواع السلع والمواد الأساسية التي تحتاجها السوق المحلية، والتعاطي بحزم مع كل من يحتكر أو يضارب على المواد الأساسية بهدف رفع أسعارها، والعمل بالتوازي على زج كل الإمكانيات المتوافرة لتعزيز الطاقة الإنتاجية لمؤسسات وزارة الصناعة خصوصاً الغذائية ورفع كفاءة منتجاتها وتأمين جزء من حاجة السوق منها.

ووافق المجلس على منح السورية للتجارة سلفة مالية قدرها ٧٣ مليار ليرة سورية لتوريد ٣٣ ألف طن من مادة السكر ليتم توزيعها عبر بطاقة الخدمات الإلكترونية.

وطلب المجلس تنظيم آليات تقديم الخدمات للمواطنين والحد من الازدحام والاستثمار الأمثل لمشروعات الري الحكومية على أن تكون الأولوية لزراعة محصول القمح والعمل على زيادة كميات المازوت الزراعي المخصصة للزراعة، وإنجاز قاعدة بيانات دقيقة لمختلف القطاعات بما يمكن من التخطيط السليم وفق أسس صحيحة.

واستعرض المجلس مذكرة هيئة التخطيط والتعاون الدولي حول تتبع تنفيذ الموازنة الاستثمارية للدولة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وتم التأكيد على كل الوزارات تزويد الهيئة بالبيانات المطلوبة بشكل دقيق في الوقت المحدد لتتسنى متابعة الإنفاق الاستثماري لكل جهة ونسبة الإنجاز وإعداد تقارير التتبع بالشكل المناسب.

كما شددت المداولات على أهمية الإنفاق الاستثماري والإنتاجي والخدمي في تنشيط مجمل النشاط الاقتصادي الوطني.

وحول التوجه الحكومي للاعتماد على الطاقات المتجددة بما يسهم في تخفيف الضغط والحمولة المتزايدة على الشبكة الكهربائية، وافق المجلس على تنفيذ مشروع كهروضوئي لتوليد الطاقة الكهربائية على سطح مبنى رئاسة مجلس الوزراء.

وفي ضوء مناقشة المجلس نتائج أعمال ومقترحات اللجنة المكلفة دراسة ومراجعة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بإجراءات منح فروقات الأسعار في العقود التي تبرمها الجهات العامة، تمت الموافقة على تحديد حالات استحقاق المتعاقد والمراجع المختصة بمنح الفروقات للأجزاء غير المنفذة من المشروعات وبما يضمن حسن التنفيذ ووضع المشروعات في الخدمة بالوقت المحدد.

ووافق المجلس على استكمال تأهيل عدد من الطوابق في مشفى جراحة القلب الجامعي بدمشق وعلى عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية.

### لماذا ارتفعت الأسعار في سورية أكثر من الدول الأخرى؟

# فضلية لـ«الوطن»: الارتفاع بسبب الاحتكار وقلة العرض.. والتضخم أصاب العالم

رامز محفوظ

تزداد معاناة المواطنين يوماً بعد آخر أو بالأحرى ساعة بعد أخرى في ظل الغلاء الفاحش الذي طال معظم المواد وخصوصاً الأساسية منها في ظل عدم اكتراث وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لما يجري في الأسواق من احتكار وغلاء في الأسعار وشح في المواد وعدم قيامها بترجمة تصريحاتها ووعودها التي تطلقها يومياً بضبط الأسواق إلى أفعال.

«الوطن» وفي سياق متابعتها اليومية للأسواق رصدت خلال جولة على أسواق دمشق ارتفاعاً في أسعار معظم المواد الغذائية إضافة للمواد الأساسية التي يحتاجها المواطن بشكل يومي وخصوصاً الزيوت والسمون، حيث تراوح سعر ليتر الزيت النباتي أمس بين ١٥ و١٦ ألف ليرة بعد أن كان يباع بسعر٩,٥ آلاف ليرة قبل أسبوعين أي قبل بدء العملية العسكرية في أوكرانيا وتجاوز سعر تنكة الزيت سعة ١٦ كيلو ٢٠٠ ألف ليرة بعد أن كان بحدود ١٢٥ ألف ليرة، كما أن الكميات الموجودة منها في الأسواق قليلة جداً، ووصل سعر كيلو السمنة إلى ١٦ ألفاً بعد أن كان يباع بسعر ١٠,٥ آلاف ووصل سعر التنكة سعة ١٦ كيلو إلى٢٠٠ ألف ليرة بعد أن كان بسعر ١٣٠٠ ألف، وكيلو الرز أصبح بسعر ٧٥٠٠ ليرة بعد أن كان يباع بسعر ٦٥٠٠ ليرة ويتراوح سعر كيلو السكر بين ٣ آلاف و٣,٥ آلاف ليرة.

وبالنسبة للبقوليات فقد وصل سعر كيلو العدس الأحمر المجروش إلى ٥٨٠٠ ليرة بعد أن كان بـ٤٧٠٠ ليرة والعدس الأسود أصبح بـ٥٥٠٠ ليرة بعد أن كان بـ٤٥٠٠ ليرة وأصبح كيلو الحمص بسعر ٥٥٠٠ ليرة وكيلو البرغل أصبح بسعر ٤٠٠٠ ليرة وأصبح سعر كيلو المعكرونة السبكيتي بـ٦ آلاف بعد أن كان يباع بسعر ٥ آلاف.

وبخصوص المعلبات فقد ارتفع سعر علبة المرتديلا الصغيرة إلى ٢٠٠٠ ليرة ووصل سعر علبة السردين إلى ٣٠٠٠ ليرة بعد أن كانت تباع بسعر ٢٧٠٠ ليرة، كما وصل سعر علبة التونا لحدود ٥ آلاف ليرة بعد أن كان سعرها ٤٥٠٠ ليرة.

وبين بعض أصحاب البقاليات أن هناك قلة في معظم المواد الغذائية وخصوصاً الأساسية مثل الزيت والسمنة والسكر وأن تجار الجملة يقومون باحتكار المواد ويبيعون كميات قليلة منها للبقاليات وبأسعار مرتفعة ومتغيرة بين يوم وآخر.

ولفت آخرون إلى أن هناك إقبالاً كبيراً من قبل المواطنين على شراء المواد الغذائية وخاصة الأساسية منها وبكميات كبيرة من أجل تخزينها خوفاً من غلاء أسعارها بشكل أكبر أو فقدانها من السوق بالتوازي مع اقتراب شهر رمضان.

واعتبر فضلية أن سبب الارتفاع الحالي للأسعار في سورية هو قلة المواد بسبب الاحتكار وحجب السلعة عن البيع إضافة لانخفاض نسبة الاستيراد، لافتاً إلى أن تسعيرة المواد في السوق من الممكن أن تكون صحيحة منذ عشرة أيام لكن اليوم لم تعد صحيحة، موضحاً أنه بسبب العملية العسكرية في أوكرانيا هناك ارتفاع ساعي للأسعار وأهمها الوقود والنفط والغاز إضافة إلى تعثر تبادل التجارة الخارجية بين الدول وصعوباته نتيجة الخلافات السياسية.

بدوره أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر إكريم لـ«الوطن» أنه في حالة الحروب يصبح هناك خوف عند الناس وفي هذه الحالة يلجؤون لشراء البضاعة ويعتبرونها أفضل من الحفاظ على المال ويصبح هناك اتكماش في الأسواق وخوف من ارتفاع الأسعار.

> إكريم: لأننا اعتمدنا على مصادر استيراد محددة وينبغي أن تكون لدينا مخازين لسنة على الأقل

وبيّن أن أوكرانيا تعتبر السلة الغذائية لأوروبا وقال: في سورية خلال الفترات الماضية توجهنا للاستيراد من أوكرانيا باعتبارها الأخفض بأسعار الزيت والقمح نتيجة لتركيز الحكومة على استيراد الزيت والقمح بنفسها أصبح هناك مصادر محددة للاستيراد ولم تعد هناك مصادر متعددة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الزيت وقلته في السوق، لافتاً إلى أنه لو كان هناك تنوع بمصادر استيراد الزيت ومواد أخرى ضرورية لما كان هناك ارتفاع في الأسعار كما يحصل اليوم.

وأوضح أن الاقتصاد في سورية ما زال ضعيفاً باعتبار أننا لم نخرج بعد من الحرب بشكل نهائي لذا من الطبيعي أن نشهد ارتفاعاً بأسعار المواد، لافتاً إلى أن المشكلة الأساسية التي نعاني منها والتي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار هي عدم وجود مخازين من المواد الأساسية ولو كان لدينا مخازين مثل بقية الدول تكفي لمدة لا تقل عن سنة لما كنا عانينا من ارتفاع الأسعار بين الفترة والأخرى.

واستبعد إكريم وجود احتكار للمواد من التجار خلال الفترة الحالية، موضحاً أن هناك قلة في المواد حالياً وليس احتكاراً إضافة لإغلاق باب الاستيراد ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار.



### من أين ينفق السوريون على أنفسهم؟!

# الخوري: الراتب لم يعد مصدر استقرار مالي.. والاعتماد على الدخل غير الرسمي من مساعدات وتحويلات وفساد

هناء غانم

كثرت هذه الأيام الإشاعات والأقاويل حول زيادة رواتب، وأساس المطالبة طبعاً الغلاء الذي عم البلاد، والكثير من الذين يبدون رأياً في زيادة الرواتب، بلغة تميل إلى التساؤل أكثر من أنها تميل إلى القطع في تبني الرأي، خاصة بعد أن تراجع مستوى الدخل إلى أدنى مستوياته وظهور مستويات للفقر تفوق الـ٨٠ بالمئة.

والسؤال ما الأفق الاقتصادي بعد معاناة اقتصادية متراكمة خلال سنوات الحرب؟ ولماذا هذه الفجوة بين الرواتب والأجور في سورية؟ وكيف حصل هذا التراجع الهائل في القدرة الشرائية للسوريين؟

الدكتور الاقتصادي هاني الخوري أكد أن المعاشات والأجور اليوم في سورية أقل من أي معدل معقول وأنه لا يمكن استمرار مستويات الأجور الحالية معتبراً أن الأجور لا تشكل ميزة تشغيلية لأن قيمة الرواتب تمنع نمو السوق ولا تدعم الاستهلاك.

وأكد أنها ليست واقعية تجاه الحاجة الحقيقية بل تشكل حالة تشويه اقتصادي وتنموي وهي بحاجة إلى مضاعفة عدة مرات وخلال فترات قريبة حتى يستعيد السوق عافيته وتوازنه ويعيد للعمل قيمته وقدسيته.

خوري قدم أرقاماً اقتصادية وطنية تقريبية حول معدلات الأجور والرواتب الحالية في سورية ٢٠٢١ خلال محاضرته التي ألقاها أمس ضمن جمعية العلوم الاقتصادية بعنوان «الرواتب ودورها في تطور الموارد البشرية في سورية خلال الأزمة»، مبيناً بالأرقام أن الحد الأدنى للأجور هو ٩٢ ألف ليرة شهرياً، والحد الأعلى للأجور مع بعض التعويضات يقل عن ٢٠٠ ألف ليرة سورية

وبين الخوري أن معدل الرواتب التقاعدية في القطاع العام تبلغ نحو مئة وعشرة آلاف ليرة للمتقاعدين حديثاً، وحجم قوة العمل الحالية تقدر بـ٤ ملايين شخص تقريباً، في حين نجد أن التشغيل في المؤسسات العامة والمنتجين أقل من مليون شخص، وعدد الأشخاص المقيمين في سورية نحو ١٨ مليون مواطن. والمتقاعدين المقيمين في سورية نحو ٥٠٠ ألف مواطن.

وحجم الناتج الإجمالي الحالي وفقاً لخوري ٣٥ مليار دولار، في حين نجد أن حجم الناتج الإجمالي الوطني الرسمي عام ٢٠١٠ نحو ٥٦ مليار دولار، وأن معدلات الفقر العامة في سورية حالياً أكثر من ثمانين بالمئة.

علماً أن معدل الفقر العام كان في عام ٢٠٠٥ هو ٣١ بالمئة ومعدلات البطالة الحالية أكثر من ثلاثين بالمئة من حجم القوة العاملة.

وأشار إلى أن هناك نسباً غير رسمية تقول إنها وصلت إلى ٥٠ بالمئة من قوة العمل ومعدل الأجور في القطاع الخاص تقريباً ٢٠٠ ألف ليرة سورية شهرياً مع وجود حالات تشغيل بأقل من الحد الأدنى للأجور. وفي الوقت ذاته نجد أن معدل استنجار المنزل في الضواحي يتجاوز ١٠٠ ألف ليرة شهرياً ويمكن أن يصل لأكثر من ٢ مليون ليرة في وسط العاصمة.

ولفت إلى أنه وصل معدل مساهمة المنظمات الإغاثية لدعم الأسر الفقيرة لـ٣ مليارات دولار سنوياً، ومعدل تحويلات السوريين العاملين في الخارج لمساعدة عائلاتهم ٥ مليارات دولار سنوياً.

> التزمت الدولة بالرواتب حتى للعاملين خارج السيطرة

#### احتياجات الأسرة الغذائية

الخوري بين خلال محاضرته أنه ومن خلال دراسة معدلات الفقر التي عبرت بعض الدراسات أنها وصلت إلى معدلات ٨٦ بالمئة في السلات الغذائية والاستطباب والتدفئة وغيرها.

#### المعاش لم يعد مصدر استقرار

خوري رأى أن المفهوم العام للأجر أو الراتب قد تغير ولم يعد المعاش الرسمي مصدر استقرار، وتولد بديل منه آليات بيروقراطية وفساد وتمن خدمات مالية مختلفة تعوض بالأجر للعامل في القطاع العام ومجالات فساد تتعلق بالتهرب والأتاوات والاحتكار والجشع بين التجار بالإضافة للاعتماد على المساعدات العائلية والتحويلات من الأهل والأصدقاء وهذا ولد اتجاهات تتعلق بانخفاض قيمة العمل وقدسيته في ذهن العاملين في القطاع العام والخاص.

والاتجاه نحو الفساد والبيروقراطية وتسعير مداخيل جانبية للموظفين تتراوح بين الدروس الخاصة للأساتذة واللامبالاة وبين الرشوة والإكراميات... إلخ.

وأضاف: كما أنه أصبح هناك توجه عميق لدى الشباب السوري للهجرة لتأمين مستقبله، في الوقت الذي نجد فيه نزفاً كبيراً في الموارد البشرية والعقول من القطاع العام أولاً ومن البنية الوطنية.

وتساءل الخوري من يحدد قيمة الراتب في المؤسسات العامة وعن ماذا يعبر اقتصادياً.

وأوضح أن بند الرواتب والأجور والتعويضات المرتبطة بها في مجمل الميزانيات السورية يعبر عن نسبة عالية من قيمة الميزانيات السورية سواء من المصاريف الجارية أم من قيمة الميزانيات الاستثمارية.

الكبير على الأهل وعلى المنظمات الإغاثية في السلات الغذائية والاستطباب والتدفئة وغيرها.

#### المعاش لم يعد مصدر استقرار

خوري رأى أن المفهوم العام للأجر أو الراتب قد تغير ولم يعد المعاش الرسمي مصدر استقرار، وتولد بديل منه آليات بيروقراطية وفساد وتمن خدمات مالية مختلفة تعوض بالأجر للعامل في القطاع العام ومجالات فساد تتعلق بالتهرب والأتاوات والاحتكار والجشع بين التجار بالإضافة للاعتماد على المساعدات العائلية والتحويلات من الأهل والأصدقاء وهذا ولد اتجاهات تتعلق بانخفاض قيمة العمل وقدسيته في ذهن العاملين في القطاع العام والخاص.

والاتجاه نحو الفساد والبيروقراطية وتسعير مداخيل جانبية للموظفين تتراوح بين الدروس الخاصة للأساتذة واللامبالاة وبين الرشوة والإكراميات... إلخ.

وأضاف: كما أنه أصبح هناك توجه عميق لدى الشباب السوري للهجرة لتأمين مستقبله، في الوقت الذي نجد فيه نزفاً كبيراً في الموارد البشرية والعقول من القطاع العام أولاً ومن البنية الوطنية.

وتساءل الخوري من يحدد قيمة الراتب في المؤسسات العامة وعن ماذا يعبر اقتصادياً.

وأوضح أن بند الرواتب والأجور والتعويضات المرتبطة بها في مجمل الميزانيات السورية يعبر عن نسبة عالية من قيمة الميزانيات السورية سواء من المصاريف الجارية أم من قيمة الميزانيات الاستثمارية.

بحيث يتراوح نسبة أو حجم الرواتب والأجور والتعويضات في الميزانيات السورية من ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ إلى نحو خمسين إلى سبعين بالمئة من مجمل الميزانيات السورية.

مما يدل على كون الموازنات كانت ترصد بشكل رئيسي لتغطية التكاليف التشغيلية ولنسب موازنات استثمارية إجمالية نحو ٣٠ بالمئة تتحول في معظمها إلى موازنات تشغيلية وتتحول قيمتها أو نسبتها إلى عشرين بالمئة من الميزانية الحقيقية المنفذة الحقيقية.

وأشار إلى أن الدولة التزمت بالأجور للعاملين رغم عدم دوامهم في المناطق والمحافظات غير الآمنة والخارج عن سيطرة الدولة.

وتراجعت القيمة الحقيقية للرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص بشكل حاد من عام لآخر من سنوات الأزمة من خلال تغير سعر صرف الليرة وعدم تمكن الدولة من رفع قيمة الرواتب والأجور بفعل كساد الأزمة وتدهور حالة التشغيل في المؤسسات الخاصة والعامة ونقص الإنتاج والموارد وتدمير وسائل الإنتاج.

ولفت إلى أن الرواتب في فترة الأزمة ارتفعت بشكل متدرج وأبطأ كثيراً من تحولات القيمة الشرائية للرواتب وقيمة الدخل المتراجعة بشكل عام، التي أدت إلى تراجع قيمة العمل والتشغيل في سورية، بعد تراجع القطاع الصناعي والمهني والميزانيات الاستثمارية للدولة والتراجع الحاد للقطاع الزراعي.

وأضاف: لكن سرعان ما أصبحت المؤسسات العامة بالتدريج بيئة طاردة للخبرات وتراجع حجم التشغيل بشكل عام في المؤسسات العامة وتكرست نظرة لدى المجتمع بأن قيمة الرواتب والأجور في القطاع الخاص تتعافى بشكل أعلى نسبياً دوماً من القطاع العام وبعد خمس سنوات من الأزمة صرنا نشهد أجوراً ومعاشات في القطاع الخاص تفوقها بنسبة مئتين إلى ثلاثمئة بالمئة للأجور الموازية في القطاع العام ومؤسساته.

وبرأيه هذا أدى إلى تراجع عدد العاملين في كثير من المجالات الحساسة في مؤسسات الدولة، وتراجع الاهتمام بالتدريج بمسابقات التوظيف وارتبط التشغيل في النهاية بوجود تكاليف النقل إلى العمل وبوجود مزايا في التشغيل.

#### تعقيدات اقتصادية

ولفت الخوري إلى التغيرات الاقتصادية الدائمة والتضخم العالمي وارتفاع أسعار الطاقة وتغير الأسعار العالمي وارتفاع الضرائب والرسوم الذي عقد العملية الاقتصادية وصارت الأعمال أكثر صعوبة وأكثر حاجة للديناميكية في التسعير وفي تطوير المنتجات الدائم حسب احتياجات السوق.

الخوري يرى أن ضعف الإنتاج الزراعي نتيجة ارتفاع تكاليف النقل والمواد الزراعية ونقص الدعم الزراعي وارتفاع أسعار الطاقة ونقص القدرة الشرائية جعل المزارع يحصل على أقل من عشرين بالمئة من قيمة المنتج النهائي.

#### توصيات عامة....!!

وخلال المحاضرة قدم الخوري عدة توصيات للحكومة منها عامة ومنها خاصة بالرواتب والأجور وعن التوصيات العامة قال لابد من برامج حكومية دقيقة لرفع الرواتب والأجور بما يوازي قيمة العمل وإرادة رفع المداخيل المعيشية للأسرة السورية، والتحول نحو التكاليف الحقيقية في الطاقة مع الحفاظ على دعم حقيقي للأسر الفقيرة، واعتماد قوانين وآليات تحفيز العمل تعتمد الإنتاجية والفعالية والقيم المضافة الحقيقية إضافة إلى توفير وسائل نقل شعبية مقبولة التكلفة.

واقترح دعم آليات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأهم الحفاظ على أجور مناسبة للمهن العلمية والنقابات والعمال النوعيين لدعم استمرارية العمل معهم.

مع الإشارة إلى أهمية دعم الدول الصديقة لتعافي الاقتصاد السوري وتخفيف آثار الحصار الاقتصادي الجائر على السوريين وأثره في إفقارهم وتهديم بنية الأعمال لديهم.

وذلك للوصول إلى حد أدنى مقبول للأجور مربوط بالأسعار الحقيقية ويتحرك معها إضافة إلى الاتجاه نحو عدالة ضريبية بفرض ضرائب مناسبة على أصحاب الدخول العالية وعلى أصحاب الثروات من مصادر مشبوهة والمساعدة في توظيفها للتنمية والتشغيل لا أن تكون مصادر احتكار وجشع وسوط على رقاب محدودي الدخل. والعمل على مكافحة الفساد والتهرب الضريبي وإيجاد مصادر دخل مناسبة للدولة السورية. ودعم آليات الاستثمار في المجالات النوعية التي يمتلك فيها الاقتصاد السوري ميزات وقيمة مضافة نوعية ولاسيما في المهن والزراعة وإعادة تشكيل مفهوم السلع الزراعية الأساسية والإستراتيجية.

والناحية الأهم هي إيجاد مساكن شعبية تخفض تكاليف السكن والنقل تجاه الطبقات الشعبية والانتقال سريعاً إلى مصادر الطاقة البديلة والمستدامة التي تنعكس انخفاضاً في أسعار الطاقة.

- الأجور الحالية لا تشكل ميزة تشغيلية وتمنع نمو السوق ولا تدعم الاستهلاك
- التضخم وارتفاع أسعار الطاقة وتغير الأسعار عالمياً عقد العملية الاقتصادية